إنتاجنا لا يغطي سوى ٤٠ بالمئة من الحاجة

العقاد لـ«الوطن»: رغم السماح باستيراده لم تنخفض أسعار الجوز.. والموز الموجود في السوق مهرب

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تحضير «المونة» من مكدوس وزيتون انخفض هذا العام عن العام الماضي بنسبة تتجاوز ٥٠ بالمئة، لافتاً إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين باتت تحضر كميات قليلة من «المكدوس» لا تتجاوز العشرة كيلوغرام نتيجة لارتفاع الأسعار وخصوصاً الجوز والزيت، حيث يتراوح سعر كيلو الجوز بين ٤٥ إلى ٧٠ ألف ليرة، وتنكة الزيت سعة ١٦ كيلو لحدود ٣٠٠ ألف ليرة.

وبين بأن الناس تلجأ اليوم لتخفيض كمية الجوز وزيادة كمية الفليفلة لتخفيض التكاليف المدفوعة، موضحاً أن تكلفة المكدوسة اليوم تصل إلى ٦٠٠ ليرة تقريباً.

ولفت إلى أن سعر الجوز ارتفع عقب منع استيراده خلال العام الماضي لكن وعلى الرغم من عودة السماح باستيراده منذ نحو ستة أشهر إلا أن سعره لم ينخفض نتيجة لعزوف نسبة كبيرة من التجار عن استيراده بسبب تعقيدات الاستيراد المفروضة، موضحاً في الوقت نفسه بأن سورية تنتج مادة الجوز لكن الانتاج لا يغطي سوى ٤٠ بالمئة من الحاجة وخصوصاً مع زيادة الطلب عليه خلال فترة موسم المونة.

وبالنسبة لاستيراد الموز أكد العقاد أن السماح باستيراده سيبدأ مع بداية الشهر القادم ومن المرجح كما جرت العادة في السنوات السابقة أن يتم السماح باستيراد كمية ٥٠ ألف طن وذلك خلال الفترة التي تمتد مابين ١ تشرين الثاني القادم وحتى ٣٠ نيسان من العام القادم، مشيراً إلى أن الموز الموجود في السوق اليوم مهرب وسعر الكيلو الواحد بالجملة يحدود ١٥ ألفاً، متوقعاً أن ينخفض سعر الكيلو إلى ٦ آلاف ليرة عقب البدء باستيراد المادة.

أسعار الموز ستنخفض الشهر القادم

وبالنسبة للصادرات من الحمضيات أوضح العقاد أنه تم البدء بتصدير الحمضيات لكن الكميات المصدرة حالياً تعتبر قليلة وتذهب جميعها إلى دول الخليج، على حين أنه لم يتم البدء بعد بتصدير المادة إلى العراق، مبيناً بأن إنتاجنا في العام الحالي أقل من العام الماضي وهذا الأمر سيكون في مصلحة الفلاح باعتبار أنه سيؤدي إلى ارتفاع سعر مبيعه في السوق، لافتاً إلى أن سعر كيلو البرتقال أبو صرة اليوم يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ ليرة بالجملة وسعر الليمون يتراوح بين ١٥٠٠ و١٧٠٠ حسب نوعه والكرمنتينا الفرنسية بحدود ١٠٠٠ ليرة.

وبخصوص الصادرات بالمجمل أكد العقاد بأن نحو ٤٠ براداً محملين بالخضر والفواكه تذهب يومياً خلال الفترة الحالية إلى دول الخليج وحوالي ٥ برادات فقط تذهب إلى العراق، مبيناً أن كمية الصادرات مستقرة منذ نحو الشهرين ولم يطرأ أي زيادة أو نقصان عليها وصادراتنا إلى دول الخليج خلال الفترة الحالية هي عبارة عن بندورة وعنب وتفاح وأجاص ورمان، وإلى العراق هي عبارة عن بندورة ورمان فقط.

٢٤ شاحنة وسائقوها عالقون على الحدود السورية الأردنية منذ عام

سائقو الشاحنات لـ«الوطن»: أصحاب البضائع تخلوا عنها ورفعنا طلباً بالتبرع بها للجمعيات الخيرية

عبد الهادي شباط

من جديد تطفو على السطح قضية العفش العالق على الحدود مع تصريح أصحاب البضائع بالتبرع بها للجمعيات الخيرية دون تلقي رد من الجهات المعنية حتى الآن.

وفي تفاصيل الموضوع، إن نحو٢٤ سيارة نقل خارجي (براد) قادمة من بعض دول الخليج (السعودية والكويت) محملة بالعفش والمواد الغذائية التموينية عالقة على الحدود السورية الأردنية منذ أكثر من عام دون أن يسمح لها بدخول الأراضي السورية أو العودة نحو الأراضي الأردنية وحسب الاتصالات التي تلقتها «الوطن» من عدد سائقي هذه الشاحنات فإن أصحاب البضائع تخلوا عنها لأن قيم الرسوم الجمركية وأجور الشاحنات بات يفوق قيم البضائع، في حين علقت الشاحنات دون السماح لها بالدخول أو الرجوع علماً أن حمولة الشاحنة (البراد) تقدر بنحو ١٠٠ مليون ليرة وكل هذا على التوازي للحالة المتردية التي يعيشها سائقو هذه الشاحنات حيث يعيشون منذ عام في البرادات.

وكانت «الوطن» تابعت هذا الموضوع الذي اعتبر العديد من العاملين في الجمارك أنه يعد قرار رئاسة مجلس الوزراء بعدم السماح لهذه الشاحنات بالدخول لم يعد ممكناً لمديرية الجمارك التعامل معها أو إدخالها وأنه لا يمكن التعامل مع حمولة هذه الشاحنات التي لا تحمل (مناقست) إلا على أنها مهربات وهو ما لم يقبل به أصحاب العفش لأن ذلك سيرتب عليهم غرامات مالية كبيرة، وأن الحل الذي كان يمكن إجراؤه في مثل هذه الحالة الخاصة هو فرض رسم مقطوع على هذه الحمولات من العفش والسماح لها بالدخول وهو ما يحتاج لقرار استثنائي.

بينما اعتبر بعض سائقي الشاحنات الذين تواصلوا مع «الوطن» أنه كان لابد من منح مهلة قبل تنفيذ القرار الحكومي بعدم السماح بإدخال العفش للمغتربين السوريين لتتمكن الشاحنات التي كانت بطريقها نحو الأراضي السورية من المرور والسماح لها بالدخول بدلاً من تنفيذ القرار فوراً والتسبب بحالة ترك شاحنة مع سائقيها في العراء.

علماً أنه في حالات مشابهة تم التعامل مع هذه القضية بمرونة وحلها من المديرية العامة للجمارك بتوجيه من رئاسة الحكومة على ألا يتم السماح للمغتربين السوريين الذين يرغبون بالعودة للبلد بإدخال مقتنياتهم المستعملة مثل (العفش مع إعفاءات جمركية) لكن بما لا يسمح بأن يتحول ذلك لفرصة لإدخال المهربات.

علماً أن حركة التبادل التجاري عبر منفذ نصيب الحدودي مازالت تراوح عند قرابة ٥٠ شاحنة سورية تعبر يومياً باتجاه الأراضي الأردنية باتجاه دول الخليج معظم حمولاتها من الخضار والفواكه إلى جانب بعض المواد المصنعة المسموح بتصديرها، وذلك حسب ما أفاد به بعض العاملين في المعبر، والذين أوضحوا أن أعمال التأهيل للبنى التحتية والخدمات والصالات في المعبر جارية بهدف تحسين الخدمات المقدمة وهذا يأتي ضمن خطة عمل واسعة يتم العمل على تنفيذها في معبر نصيب من إدارة الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل حركة المرور للشاحنات والأفراد مع الجانب الأردني وخاصة حركة التبادل التجاري.

«بطانيات» معونة بدلاً من السجاد.. ستة أمتار بمليون ونصف المليون ليرة

التجارة الداخلية لـ«الوطن»: تكاليف إنتاج عالية وقدرة شرائية ضعيفة

د. شقير لـ«الوطن»: سعر السجاد محرر ولا يمكن حصر المشكلة بوزارة واحدة

جلنار العلي

مع اقتراب فصل الشتاء وزيادة الإقبال على شراء احتياجاته، تشهد الأسواق ارتفاعاً في أسعار السجاد يتجاوز الحد الذي تقبله القدرة الشرائية للمواطنين، حيث يبدأ سعر متر السجاد «الموكيت» بـ٧٥ ألف ليرة لأبسأ الأنواع ويرتفع سعره ليصل إلى ٢٥٠ ألف ليرة أي إن سعر السجادة ٦ أمتار يبلغ نحو ١,٥ مليون ليرة، وذلك حسب جولة لـ«الوطن» على محال السجاد وبعض الشركات ابتداء من الماركات غير المعروفة وصولاً إلى أكثر الأنواع شهرة وجودة.

وفي حديث لـ«الوطن» بيّن أحد أصحاب المحال التجارية وهو صاحب ورشة تصنيع صغيرة في جرمانا، أن الإقبال على الشراء ضعيف جداً وباليوم الواحد لا يشتري أكثر من ٥ زبائن فيما يمتنع الباقون عن الشراء بسبب ارتفاع الأسعار، لافتاً إلى أن أسعار المواد الأولية الداخلة في صناعة السجاد ارتفعت نحو ٣٠ بالمئة عن العام الماضي وهذا ما ينعكس بالطبع على الأسعار النهائية.

أحد المواطنين أشار في حديثه لـ«الوطن» إلى أنه غير قادر على شراء سجادة واحدة لمنزله الذي عاد إليه في مدينة الحجر الأسود وأنه سيفرش «بطانيات معونة» عوضاً عن السجاد لأنه غير قادر على دفع مبلغ يصل إلى مليونين ونصف المليون ليرة في حال اعتمد أقل الأنواع جودة.

حول ذلك، بيّن مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود في حديث لـ«الوطن» أن السجاد يعتبر من المصنوعات المحلية لذا هي تخضع لإعداد بيان تكلفة يقدم إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة التي يتبع لها المنتج ليجري تدقيقه من قبل دائرة الأسعار واعتماده ليكون سعر على المنتجين والبائعين، لافتاً إلى أنه عندما ترد شكاوى إلى الوزارة حول ارتفاع الأسعار يتم تحويلها إلى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك ليتم تدقيق الشكاوى ومقارنتها مع بيانات التكلفة لكشف حالات التلاعب بالأسعار ويتم اتخاذ الإجراء القانوني بحق المخالف وفق المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١.

وفي سياق متصل، اعتبر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في تصريح لـ«الوطن» أن أي مخالفة في الأسواق من ناحية البيع بأسعار زائدة يتم ضبطها من دوريات الوزارة التي تعمل على مدار الساعة، لافتاً إلى أن أسعار السجاد تختلف وفقاً لأنواعه المتعددة جداً وأن الأسعار المرتفعة لبعض الأنواع ناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وبيّن المسؤول أن بائعي السجاد ملزمون بالإعلان عن الأسعار وإبراز الفواتير للمستهلكين باعتبار أن كل المنتجات محلية الصنع والمستوردة تخضع لبيان تكلفة يتم التسعير بناء عليه مع ترك هامش ربح معين للمنتج، مشيراً إلى أن الوزارة تخالف كل البائعين الذين يغلنون عن مواصفات معينة للسجاد غير مطابقة للمواصفات الحقيقية.

من جانبه أوضح عضو مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك الدكتور أيهم شقير في تصريح لـ«الوطن» أن سعر السجاد محرر ولا يوجد له ضوابط معيّنة لأنه لا يعتبر من السلع الأساسية والضرورية التي تهم الموظفين، معتبراً أن مسألة التسعير تتعلق بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إضافة إلى وجود حالة تضخم كبيرة على مستوى سورية خارجة عن السيطرة ستؤدي إلى ركود تضخمي وكساد في السلع، ناهيك عن أن التسعير يتم وفق مبدأ «حارة كل مين إيدو إلو» أي دون وجود ضوابط أو رادع وخاصة بالنسبة للمواد غير الأساسية التي يحتاجها المواطن بشكل يومي.

وتابع: «بشكل علمي، فإن ارتفاع الأسعار عائد إلى عدة أمور منها ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وعدم توفرها، إضافة إلى ارتفاع أجور العمالة كنتيجة للتضخم»، معتبراً أنه يوجد مشكلة اقتصادية كبرى لا يمكن حصرها بالمنتج أو بوزارة التجارة الداخلية فالمسؤولية موزعة على وزارة الاقتصاد ووزارة المالية من ناحية ارتفاع الضرائب ووزارة النفط من ناحية توفر حوامل الطاقة إضافة إلى مسؤولية الرقابة على الأسعار، مشيراً إلى أن المنظومة الاقتصادية مختلفة وغير مستقرة ومن غير المعروف إلى أين تتجه، وهذا ما ينعكس على كل القطاعات.

ويرى شقير أن امتناع المواطنين عن الشراء عائد إلى ضعف القدرة الشرائية والفقر والتدني بالدخول وعدم تناسبها مع الاحتياجات، فحتى لو تم الاستعاضة عن السجاد ببطانيات المعونة من بعض المواطنين فإن هذا الحل يعتبر مكلفاً أيضاً حيث يصل سعر المتر الواحد منها إلى ٥ آلاف ليرة، وهذا الأمر بالنسبة لسجاد المعامل الحكومية ذات الأسعار المرتفعة أيضاً.

نصدرها نباتات ونستوردها عطوراً ومستحضرات طبية

الزراعة: مردود محاصيل النباتات العطرية جيد جداً وتكاليفها منخفضة

نوار هيفا

بضاعتنا ترد إلينا، لكن بأضعاف ما نجنيه منها، إذ تصدر سورية النباتات العطرية بشكل خام، ثم تستوردها بأسعار مضاعفة كمواد مصنعة، رغم المقدرة على تصنيعها محلياً كما يقول خبراء. ويزيد هدر هذه المواد، وجودها لدينا بكميات كبيرة جداً، أي إن الناتج والمردود الاقتصادي منها في حال كان هناك سياسة اقتصادية صحيحة تجاهها، سيكون كبيراً جداً.

بعض العطارين أوضحوا في تصريح لـ«الوطن»، أن بعض النباتات العطرية تستخدم في المجالات الطبية وصناعة العطور وغيرها من المجالات الأخرى، لكن الاعتماد في صناعة وتركيب العطور يكون على منتجات كيماوية لرخص أسعارها وتوافرها وقابليتها للتطاير، عكس المستحضرات الطبيعية التي تتميز بديمومتها، إلا أنها ذات تكلفة عالية نتيجة الاعتماد على الاستيراد في الحصول على زيوتها المصنعة وعدم القدرة على استخراج العطور بعملية التجاف فقط.

بينما أكد الكثير من المزارعين المهتمين بهذه النباتات، أن استخداماتها الطبية المتنوعة وفي صناعة التوابل والأطعمة، تعطيها قيمةً تجاريةً كبيرة.

مردود جيد

رئيس دائرة المحاصيل الحقلية المهندس أحمد حميدي بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نسبة الزراعة للنباتات العطرية التي تتبعها وزارة الزراعة «كالبانسون والكمون وحبة البركة والكزبرة والشمرة والزعتر»، وغيرها من هذه المحاصيل بلغت ١٠٩ بالمئة من المساحة المخططة، كما أن إنتاج كل محصول له مردود خاص وهو بشكل عام جيد جداً.

وأكد أن هذه المحاصيل تتميز بانخفاض تكاليف إنتاجها، وارتفاع أسعارها التسويقية في السوق المحلية والخارجية، فضلاً عن قصر فترة نموها وانخفاض حاجتها للري، إضافة لنسبة مساهمتها بالصادرات فهي تعتبر ذات مردود جيد لرفد الخزينة العامة للدولة من العملات، علماً أن المحاصيل الطبية العطرية مدرجة ضمن جدول الاحتياج الصادر عن المصرف الزراعي التعاوني.

وأضاف: إن الوزارة حالياً تعمل على دعم هذه المحاصيل وتسهيل إقامة المخابر والمعامل التي تعمل على تحويل منتجاتها إلى سلع ضرورية كالعطور والأدوية والصناعات التحويلية والمتممات الغذائية.

غياب التصنيع

من جهته الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة، أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن غياب سياسة الاستفادة من تصنيع هذه النباتات محلياً يحرم الاقتصاد المحلي من تحقيق قيم مضافة ورفده بناتج ليس قليلاً من القطع الأجنبي، لكونها مادة تصديرية بامتياز، لكن للأسف معظمه يصدر بشكل خام كنبات مجفف وبأسعار زهيدة، يصنع في الخارج ويتم استيراده بأسعار مرتفعة جداً.

وأوضح أن الاهتمام بالنباتات الطبية والعطرية ليس جديداً، فسورية منذ مئات السنين تعتبر من الدول المصدرة للنباتات الطبية والعطرية، لكن لم يكن هناك تخصص واضح بالفرز بين طبية وعطرية رغم استخدامها بالصناعات الدوائية، خاصة تلك التي تنمو في الغابات بشكل تلقائي من دون أي تدخل بشري، لكن اليوم تأطرت بشكل أكبر وتدرج لها خططاً خاصة تحت مسمى نباتات عطرية وطبية، وبمساحة مزروعة تقدر بنحو ٢٠ ألف هكتار.

وأشار قرنفلة إلى أن مردود هذه النباتات عال جداً لأنها مادة تصديرية، وهي مرغوب فيها من الدول الخارجية خاصة الطبيعية التي تنمو من دون تدخل بشري، ولا تتطلب أي عناء مادي أو معنوي.

وأضاف: «جبال الساحل السوري صيدلية زراعية لكل العالم، لما تحويه هذه الجبال من خزائن ذهب أخضر وتتميز بتنوع كبير بأصناف هذه النباتات الطبية العضوية التي لا تسمد ولا ترش، ويتم جمعها بطرق بدائية جداً من الفلاحين كورق الغار المتميز إضافة لأهميته الاقتصادية بتوليد دخل بالقطع الأجنبي، هو يولد فرص عملة عابرة وبشكل دوري لسكان المنطقة فأي شخص يستطيع زيارة هذه الجبال وجني محصول لا يستهان به وبيعه في الأسواق المحلية، يساعد في تسهيل سبل العيش لسكان هذه المناطق».

بعد رفع أجور خدمات الاتصالات والإنترنت بنحو ٥٠ بالمئة

الهيئة الناظمة للاتصالات: محطات جديدة وطاقة بديلة و٥٠ ألف بوابة إنترنت

الوطن

أكدت «الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد» في بيان لها نشرته على صفحته على «فيسبوك» أمس أنه نتيجة متابعتها لمنعكسات قرار رفع أجور خدمات الاتصالات والإنترنت بنحو ٥٠ بالمئة بعد ما يزيد على ثلاثة أشهر من تطبيقه، على الخدمات والتجهيزات التي تقدمها شركتا سيرتيل وMTN، تبين قيام شركتي الاتصالات الخليوية بتركيب محطات جديدة وتزويدها بخدمات الجيل الرابع، كما يجري تركيب ٢٣٧ محطة جديدة لشركة «سيريتل»، و١٨٥ محطة جديدة لدى «MTN» مع وصول التوربدات، كما وفّرت الشركتان البطاريات في جميع الأبراج مع تقليل زمن استبدالها لتصبح كل سنة ونصف السنة بدلاً من ٣ سنوات.

وأضاف البيان أنه فيما يخص الاستثمار بالطاقات البديلة، وسعت «سيريتل» من استثمارها للطاقة البديلة ليصبح لديها ١٤٤ محطة جديدة مزودة بالطاقة الشمسية، و٣٠٥ محطات جديدة مزودة ببطاريات ليثيوم، فيما ستعمل شركة «MTN» على رفد ٤٠٠ محطة بالطاقة الشمسية مع نهاية عام ٢٠٢٢ واستقدام بطاريات ليثيوم مطلع ٢٠٢٣.

واشترت الشركتان أيضاً مولدات جديدة وتعاقدتا لشراء أخرى لوضعها في الخدمة قريباً، وبحيث يصل عددها مع نهاية العام إلى ٧٧٠ مولدة جديدة لدى سيريتل، و٥٤٦ مولدة جديدة لدى MTN، مع التنسيق مع وزارة النفط لتأمين ما أمكن من مادة المازوت لتشغيلها.

وحول متابعة الهيئة لعمل الشركة السورية للاتصالات، قال البيان أنها استطاعت تطوير وتحديث البوابة الدولية للإنترنت لتصل إلى ٥٧٠ غيغا عوضاً عن ٣٦٠ غيغا، وتركيب نحو ٥٠ ألف بوابة جديدة وسيصل العدد مع نهاية العام إلى ١٠٠ ألف، كما تصل حالياً ساعات تشغيل محركات الديزل في عدد كبير من المراكز لحوالي ١٨ ساعة يومياً، إضافة إلى تأمين مستلزمات الطاقة الشمسية من ألواح ومدخرات لضمان توفر الطاقة البديلة.

وختمت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد بيانها بالتأكيد على متابعتها لجميع الخدمات المقدّمة للمشتركين ولكل أنواع خدمات الاتصالات وتقانة المعلومات من مشغلي الهاتف الثابت والخلوي، وأسس التسعير للخدمات وفقاً للتراخيص الممنوحة من قبلها بما يضمن أفضل الخدمات للمشتركين.